جمعية البنوك في الأردن
ASSOCIATION OF BANKS IN JORDAN

سلسلة
كراسات الجمعية

كراسة رقم (4)
المجلد رقم (9)

دراسة مسحية حول
دور البنوك في تمويل مشاريع قطاع المياه
حالة الأردن

إعداد دائرة الدراسات
جمعية البنوك في الاردن

حزيران ٢٠١٨
عمان - الأردن

دراسة مسحية حول
دور البنوك في تمويل مشاريع قطاع المياه
حالة الأردن

إعداد: دائرة الدراسات
جمعية البنوك في الأردن

حزيران ٢٠١٨
عمان - الأردن

© جميع الحقوق محفوظة لجمعية البنوك في الأردن، ولا يسمح بإعادة إصدار هذه الكراسة أو أي جزء منها أو تخزينها في نطاق استعادة المعلومات أو نقلها أو استنساخها أو ترجمتها بأي شكل من الأشكال دون إذن خطي من الجمعية. ويجوز الاقتباس منها لأغراض البحث العلمي بعد الإشارة إلى المصدر.

تصميم وإشراف فني وطباعة

Control
Design and Printing Services

Tel: 07 88 620 228
e-mail: control1est@gmail.com

المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
تقديم	٥
المقدمة	٧
الملخص التنفيذي	٩
١. مقدمة	١١
٢. أهداف الدراسة	١١
٣. منهجية الدراسة	١٢
٤. واقع التمويل المصرفي لمشاريع قطاع المياه في الأردن خلال الفترة ٢٠١٣-٢٠١٧	١٢
٥. أهم الشروط المطلوبة من قبل البنوك لمنح التمويل لمشاريع قطاع المياه في الأردن خلال الفترة ٢٠١٣-٢٠١٧	١٦
٦. أهم المشاكل والتحديات التي تواجهها البنوك في تمويل مشاريع قطاع المياه في الأردن	١٧
٧. أهم المقترحات والمحفزات والوسائل التي يمكن أن تساهم في تحسين وزيادة التمويل المصرفي الممنوح لمشاريع قطاع المياه في الأردن	١٧

تقديم

تعمل جمعية البنوك في الأردن ومنذ تأسيسها عام ١٩٧٨ على الارتقاء بالعمل المصرفي والنهوض به من خلال رعاية مصالح البنوك الأعضاء والتنسيق فيما بينهم تحقيقاً لمنفعتهم المشتركة، بالإضافة إلى سعيها لتطوير أساليب أداء الخدمات المصرفية وتحديثها، وترسيخ مفاهيم العمل المصرفي وأعرافه.

وانطلاقاً من الدور الكبير الذي تضطلع به الجمعية، وحرصاً منها على توفير المعلومات الدقيقة بموضوعية وشفافية، ارتأت الجمعية أن تقوم بإعداد دراسات مختصرة ومفيدة لتوضيح أي غموض يتعلق بالعمل المصرفي، وللإجابة عن الاستفسارات والآراء المطروحة حول مختلف القضايا المتعلقة بالجهاز المصرفي الأردني، بجانب دورها التعليمي والتثقيفي لزيادة الوعي المصرفي.

وإننا نأمل مع إصدارنا لهذه الدراسات أن تحقق الفائدة المرجوة منها في توضيح حقائق الأمور، بالاعتماد على البيانات والمعلومات من مصادرها الأساسية.

والله الموفِّق،،

هاني القاضي

رئيس مجلس الإدارة

المقدمة

يسر جمعية البنوك في الأردن أن تضع بين أيديكم العدد الرابع من المجلد التاسع لسلسلة كراسات الجمعية والذي جاء بعنوان "دراسة مسحية حول دور البنوك في تمويل مشاريع قطاع المياه: حالة الأردن".

وتأتي هذه الكراسة بهدف إلقاء الضوء على واقع وآفاق التمويل المصرفي الموجه لمشاريع قطاع المياه في الأردن. حيث تضمنت الكراسة على سبعة أجزاء رئيسية تناول الجزء الأول فيها مقدمة إلى أهمية ودور البنوك في تمويل مشاريع قطاع المياه في الأردن، وتناول الجزء الثاني أهداف الدراسة، فيما تضمن الجزء الثالث على المنهجية المستخدمة في إعداد الدراسة بما في ذلك أداة وعينة الدراسة.

أما الجزء الرابع فناقش واقع التمويل المصرفي لمشاريع قطاع المياه في الأردن خلال الفترة ٢٠١٣-٢٠١٧ وذلك من حيث مدى قيام البنوك بتمويل مشاريع قطاع المياه في الأردن، والهدف الرئيسي للحصول على التمويل، وعدد المشاريع التي قامت البنوك بتمويلها، وحجم التمويل الممنوح لتلك المشاريع، إضافة لأهم الجهات المستفيدة من التمويل، وأهم أشكال التمويل الممنوح.

وتناول الجزء الخامس أهم الشروط المطلوبة من قبل البنوك لمنح التمويل لمشاريع قطاع المياه، فيما بحث الجزء السادس في أهم المشاكل والتحديات التي تواجهها البنوك في تمويل مشاريع قطاع المياه في الأردن.

وأخيراً، فقد تناول الجزء السابع أهم المقترحات والمحفزات والوسائل التي يمكن أن تساهم في تحسين وزيادة التمويل المصرفي الممنوح لمشاريع قطاع المياه في الأردن.

وإننا إذ نصدر هذه الكراسة لنأمل أن تساهم في إلقاء المزيد من الضوء على دور البنوك العاملة في الأردن في تمويل مشاريع قطاع المياه في المملكة، وأن تحمل في ثناياها كل الفائدة لذوي العلاقة والمهتمين.

الدكتور عدلي قندح

المدير العام

الملخص التنفيذي

- يواجـه قطاع المياه فـي الأردن عدة تحديات تتمثل في محدودية المصادر المائية وعـدم تطورها، وزيادة الطلب على المياه لكافة الاستخدامات.

- إن مواجهة التحديات المتعلقة بقطاع المياه تتطلب إدارة متكاملة لمصادر المياه لتشمل تحسين كفاءة الإدارة المالية وتطوير البنى التحتية وإطلاق مبادرات ومشاريع مائية جديدة تلبي الاحتياجات المائية.

- هدفت الدراسة لإلقاء الضوء على واقع وآفاق التمويل المصرفي الموجه لمشاريع قطاع المياه في الأردن.

- استخدمـت الدراسـة أسلوب المسح الشامل للبنوك العاملة في الأردن من خلال تطوير استبيان يتكون من تسعة أسئلة تـم توزيعـه على جميع البنوك العاملة في الأردن. وقد شارك في تعبئة الاستبيان ١٨ بنكاً من أصل ٢٥ بنكاً عاملاً في الأردن، والتي تشكل ما نسبته ٧٢٪ من جميع البنوك العاملة في المملكة.

- يمكن تلخيص أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة على النحو التالي:

- قام حوالي ٨٢,٤٪ من البنوك المشاركة بتقديم تمويل لمشاريع قطاع المياه في الأردن خلال الفترة ٢٠١٣-٢٠١٧، بينمـا أشـار ١٧,٦٪ مـن البنوك إلى أنهم لم يقوموا بمنـح تمويل لهذه المشاريع نتيجة عـدم وجود فرص تمويلية مجدية وقابلة للتطبيق.

- أشارت البنوك المشاركة إلى أن التمويل الممنوح لمشاريع قطاع المياه في الأردن خلال فترة الدراسة تضمن على العديد من الأهداف والأغراض وأهمها تمويل مشاريع تنقية مياه الصرف الصحي، وتأهيل أو تجديد أو صيانة أو توسيع شبكات توزيع المياه، وتمويل مشاريع تحلية أو معالجة أو تحسين جودة المياه.

- بلـغ حجـم التمويـل الممنوح لمشاريع قطـاع المياه ٧٦٨ مليـون دينار تقريباً خـلال فترة الدراسـة، فيما بلغ عدد المشاريـع التي قامت البنوك بتمويلهـا ٧٨١ مشروعاً، تتضمن تمويلاً للمقاولين وللشـركات الصغيرة والمتوسطة وللمشاريع الكبرى في قطاع المياه.

- أشـارت البنـوك المشاركة إلى أن أهم الجهات التي استفادت من التمويـل تضمنت على الحكومة الأردنية، ووزارة المياه والري، وسلطة المياه، وشركات المياه، وشركة تحدي الألفية، والشركات (المقاولون) والقطاع الخاص.

- أشـار ١٧ بنـكاً بأنهـم منحوا تسهيـلات ائتمانية مباشرة والتي تتضمـن على الجاري مديـن، والقروض بأنواعها، والقروض المجمعة. فيما أشار ١٣ بنكاً البنوك بأنهم منحوا تسهيلات غير مباشرة مثل الكفالات وخطابات ضمان.

- أشارت البنوك إلى وجود مجموعة من الشروط والأحكام التي تتعلق بالتمويل الممنوح لمشاريع قطاع المياه، ومنها:

  - ألا يتجاوز عبء الدين حدود معينة مثل ٨٠٪.

  - توفـر الوثائق والشـروط المعززة الأخرى التي تطلبهـا البنوك ومنها وضوح الغاية مـن القرض، ووجود دراسة جدوى للمشروع، ووجود مصدر واضح للسداد وتدفقات نقدية جيدة للمشروع.

  - مـن أهـم الضمانات التـي قد تطلبها البنوك لتمويل مشاريـع قطاع المياه تحويل مستحقـات العطاء، أو هامش نقـدي، أو رهـن عقاري، أو كفالة الحكومة الأردنية. وفي بعض الأحيـان قد يتم فرض بعض الشروط الوقائية على الجهات التي يتم تمويلها.

  - معظم التمويل الممنوح تم بعملة الدينار الأردني، وفترة السداد قد تصل إلى ١٧ سنة للمشاريع الكبرى.

- أشار ما نسبته ٣٥٪ من البنوك المشاركة إلى أن هناك عدد من المشاكل والتحديات التي تواجهها في تمويل مشاريع قطاع المياه في الأردن، ومن أهم هذه التحديات ارتفاع تكاليف إجراءات العناية الواجبة وعملية التوثيق على البنوك بالنسبة للمشاريع الكبرى، وأن بعض تلك المشاريع يستغرق وقتا طويلاً حتى يتمكن من توليد تدفقات نقدية، وتعدد أصحاب المصالح بما في ذلك الجهات المانحة الدولية، وارتفاع المخاطر الخاصة بالمقاولين، والتأخر في سداد مستحقات المقاولين وهو ما يؤخر من عملية سداد البنوك.
- قامت البنوك المشاركة بتقديم مجموعة من المقترحات والمحفزات والوسائل التي يمكن أن تساهم في تحسين وزيادة التمويل المصرفي الممنوح لمشاريع قطاع المياه في الأردن، ومن هذه المقترحات:

  - قيام الحكومة الأردنية بضمان التسهيلات المصرفية الممنوحة لمشاريع قطاع المياه، أو بتوفير تمويل جزئي لمشاريع قطاع المياه، واستخدام صيغة الشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP)، ومنح حوافز ومزايا ضريبية للبنوك، والتزام الحكومة بسداد مدفوعات المقاولين في مواعيدها.
  - قيام البنك المركزي الأردني بمنح مرونة أكبر في الإقراض بالعملة الأجنبية لمشاريع المياه، وإنشاء برامج أو اتفاقيات متخصصة لدعم قطاع المياه.
  - قيام الجهات المانحة والداعمة وخصوصاً المؤسسات الدولية بتوفير الدعم المالي الفني وتوفير برامج ضمان للتمويل الممنوح لمشاريع قطاع المياه.
  - قيام مطورو المشاريع والمقاولين بزيادة حجم الدفعة الأولى المقدمة منهم، وإعداد هيكل واضح لتنفيذ المشروع بحيث يكون قابل للتمويل.

١. مقدمة

يعتبـر الأردن مـن بين أكثر الدول فقراً بالمياه في العالم، حيث يواجه قطاع المياه في الأردن عدة تحديات تتمثل في محدودية المصادر المائية وعدم تطورها من جهة، وزيادة الطلب على المياه لكافة الاستخدامات من جهة اخرى.

ويحتل موضوع الأمن المائي وأهمية الوصول إلى مصادر المياه مكانةً كبيرة بالنسبة للدول التي تواجه ظروفاً مائية صعبـة، حيـث أنه يوفر أرضية صلبة للحـوار، ويشكل مدخلاً لعرض الموضوع أمام المجتمـع الدولي، ويحسن من فرص الوصول للمساعدات الفنية والمادية الضرورية في هذا المجال.

إن مواجهـة التحديـات المتعلقة بقطاع المياه في الأردن تتطلب إدارة متكاملـة لمصادر المياه لتشمل تحسين كفاءة الإدارة الماليـة وتطوير البنى التحتية وإطلاق مبادرات ومشاريع مائية جديدة تلبي الاحتياجات المائية. كل ذلك يتطلب خطط بعيدة المدى تضمن التوزيع الأمثل للموارد المائية وفقاً للحاجات الأساسية والمتطلبات الخاصة بالقطاع المنزلي والقطاعات الاقتصادية المختلفة خصوصاً الصناعة والزراعة والسياحة والخدمات.

وفيمـا يتعلـق بتوفير التمويل اللازم للمشاريع فـي قطاع المياه، فإنه يعتبر أحد المحـاور الرئيسية التي ترتكز عليها استراتيجيـة وزارة الميـاه والـري للأعـوام ٢٠١٨- ٢٠٢٠. وتهـدف الاستراتيجية بهـذا الخصوص إلـى تحقيق هدفين رئيسيين:

- توفيـر التمويل للمشاريع الرأسمالية لقطاع المياه ذات الاولويـة والتي تسهم في تحقيق تنفيذ الخطة التنفيذية مع الممولين والجهات المانحة.
- إعداد الخطة الاستثمارية وتوفير التمويل للمشاريع الرأسمالية ذات الأولوية والتي تسهم في تحقيق الأمن المائي.

وتأتي هذه الدراسة لإلقاء الضوء على واقع وآفاق التمويل المصرفي الموجه لمشاريع قطاع المياه في الأردن.

٢. أهداف الدراسة

يمكن تلخيص الأهداف التي تسعى هذه الدراسة لتحقيقها على النحو التالي:

أ- إلقـاء الضوء على واقـع التمويل المصرفي الممنوح من البنوك العاملة فـي الأردن لمشاريع قطاع المياه في المملكة، وذلك من حيث:

- مدى مشاركة البنوك في تمويل هذا النوع من المشاريع.
- حجم التمويل المصرفي الممنوح لمشاريع المياه في الأردن.
- الغرض الرئيسي من التمويل.
- عدد المشاريع المائية التي تم تمويلها من قبل البنوك.
- أهم الجهات المستفيدة من التمويل المقدم لقطاع المياه.
- أهم أشكال التمويل الممنوح لقطاع المياه.

ب- التعرف على أهم الشروط التي تضعها البنوك لمنح التمويل لمشاريع قطاع المياه في الأردن.

ج- استكشاف أهم المشاكل والتحديات التي تواجهها البنوك في تمويل مشاريع قطاع المياه في الأردن.

د- تقديـم مجموعة من المقترحات والمحفـزات والوسائل التي يمكن أن تساهم في تحسيـن وزيادة التمويل المصرفي الممنوح لمشاريع قطاع المياه في الأردن.

٣. منهجية الدراسة

أداة الدراسة

تـم تصميـم استبيان قصير يتضمن على تسعة أسئلة تتمحور حـول دور البنوك العاملة في الأردن في تمويل مشاريع قطاع المياه خلال الفترة (٢٠١٣-٢٠١٧).

وقد تم توزيع الاستبيان على جميع البنوك العاملة في الأردن بتاريخ ٢٠١٨/٣/١.

مجتمع وعينة الدراسة (البنوك المشاركة)

بلـغ عـدد البنوك التي شاركت في تعبئة الاستبيان (البنوك المشاركـة) ١٨ بنكاً، أو ما نسبته ٧٢٪ من جميع البنوك العاملة في المملكة وعددها ٢٥ بنكاً.

شكل رقم (١)

عدد البنوك المشاركة في تعبئة الاستبيان

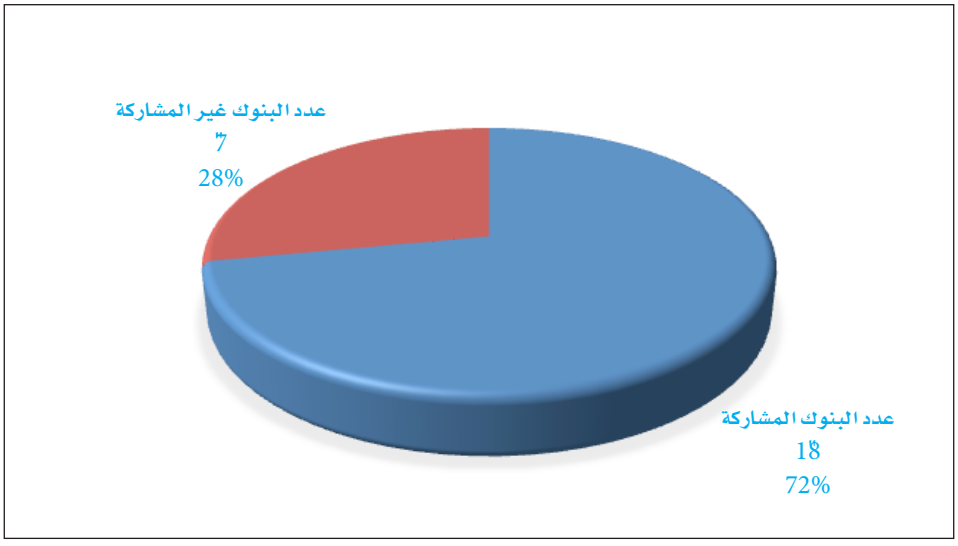

٤. واقع التمويل المصرفي لمشاريع قطاع المياه في الأردن خلال الفترة ٢٠١٣-٢٠١٧

مدى قيام البنوك بتمويل مشاريع قطاع المياه في الأردن خلال الفترة ٢٠١٣-٢٠١٧

أشـارت نتائـج الاستبيان إلى أن ما نسبتـه ٨٢,٤٪ من البنوك المشاركة في الاستبيان قامـت بتقديم إحدى أشكال التمويل لمشاريع قطاع المياه في الأردن خلال الخمس سنوات الأخيرة. فيما أشار ١٧,٦٪ من البنوك المشاركة بأنها لم تقدم أي تمويل لمشاريع قطاع المياه في الأردن خلال الفترة المذكورة.

وفيمـا يتعلـق بالسبب الذي قدمته البنـوك ليفسر عزوفها عن منـح التمويل لمشاريع قطاع الميـاه في الأردن خلال الفترة ٢٠١٣-٢٠١٧، فتجملها فيما يلي:

أن تلـك البنـوك لم تجد فرصـاً تمويلية مجدية وقابلـة للتطبيق، وذلك حسـب السياسات الائتمانيـة الخاصة بتلك البنوك.

شكل رقم (٢)

نسبة البنوك التي قامت بتمويل مشاريع قطاع المياه في الأردن خلال الفترة ٢٠١٣-٢٠١٧

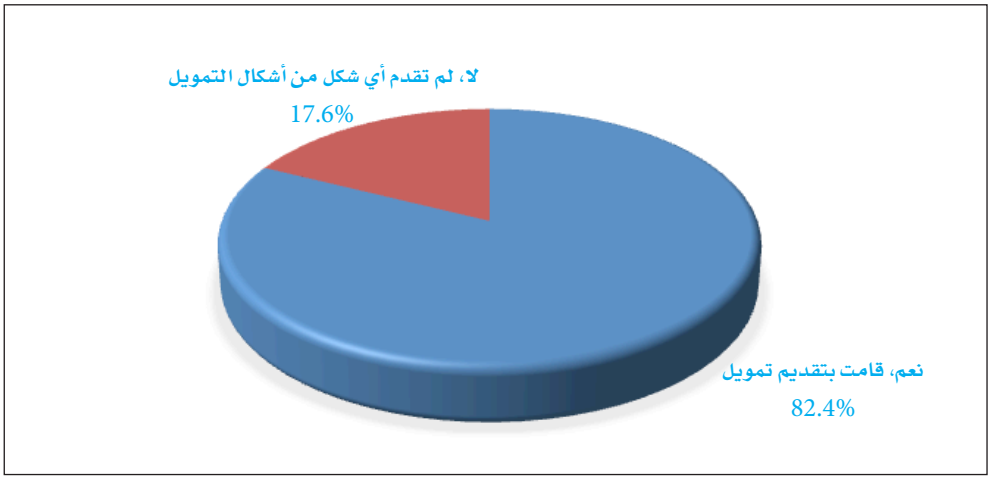

الهدف الرئيسي للحصول على التمويل

أشـارت نتائـج الاستبيان إلى أن التمويل الممنـوح لمشاريع قطاع المياه في الأردن خلال فتـرة الدراسة تضمن على العديد من الأهداف والأغراض، منها:

١- تمويل مشاريع تنقية مياه الصرف الصحي واحتل أهمية نسبية بلغت ٨٥,٧٪.

٢- تأهيل أو تجديد أو صيانة أو توسيع شبكات توزيع المياه بأهمية نسبية بلغت ٧١,٤٪.

٣- تمويل مشاريع تحلية أو معالجة أو تحسين جودة المياه بأهمية نسبية بلغت ٥٧,١٪.

٤- تمويـل مشاريـع أخرى بأهمية نسبية بلغت ٢٨,٦٪. وتضمنت تلك المشاريع على تمويل استثمارات سلطة المياه، وتوفيـر المـواد المطلوبة في البنية التحتية لشبكة الميـاه، وتمويل المشتريات المتعلقة بشبكـة المياه، والتمويل طويل الأجل لصالح سلطة المياه / وزارة المياه والري.

٥- تمويل مشاريع كفاءة الطاقة والطاقة المتجددة في قطاع المياه على أهمية نسبية بلغت ٢١,٤٪.

٦- تمويل مشاريع استغلال المياه السطحية أو الجوفية وبأهمية نسبية بلغت ١٤,٣٪.

شكل رقم (٣)

أهداف وغايات التمويل المقدم لمشاريع قطاع المياه في الأردن خلال الفترة ٢٠١٣-٢٠١٧

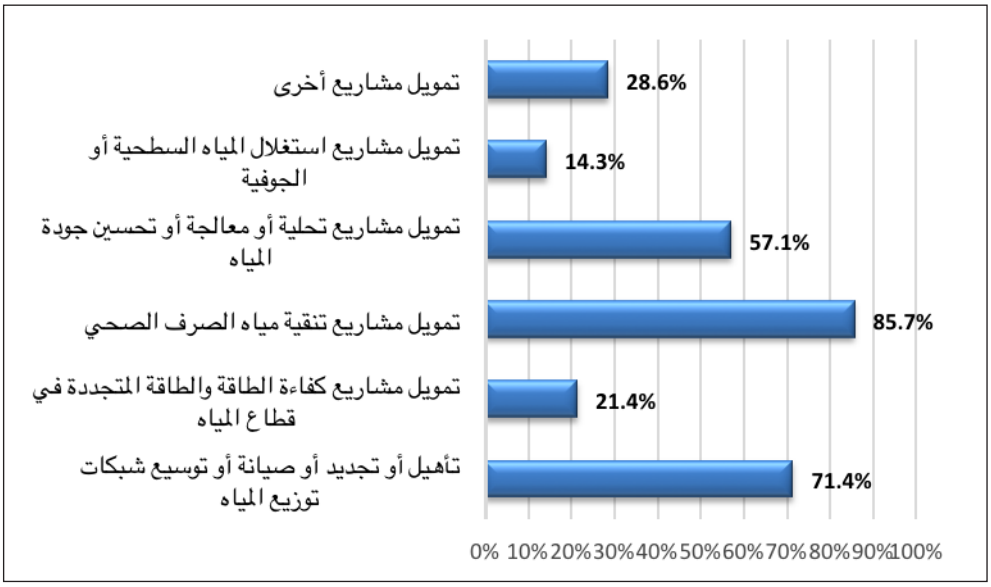

عدد المشاريع التي قامت البنوك بتمويلها، وحجم التمويل الممنوح لتلك المشاريع خلال الفترة (٢٠١٣-٢٠١٧)

بلغ عدد مشاريع قطاع المياه في الأردن التي قامت البنوك بتمويلها خلال فترة الدراسة حوالي ٧٨١ مشروعاً، وتوزعت كما يلي:

١- التمويل الممنوح للمقاولين في مشاريع المياه.

٢- التمويل الممنوح للشركات الصغيرة والمتوسطة ضمن قطاع المياه.

٣- تمويل المشاريع الكبرى.

أما حجم التمويل الممنوح لتلك المشاريع خلال فترة الدراسة فقد بلغ ٧٦٨ مليون دينار تقريباً، وهذا الرقم يتضمن التسهيلات الائتمانية المباشرة وغير المباشرة الممنوحة من البنوك المشاركة. وتمثل هذه المبالغ التسهيلات الممنوحة من البنوك المشاركة في الاستبيان فقط، ولا تمثل إجمالي التسهيلات الممنوحة من جميع البنوك العاملة في الأردن والتي قد تتجاوز ذلك بكثير.

الجهات المستفيدة من التمويل

أشارت نتائج الاستبيان إلى وجود العديد من الجهات التي استفادت من التمويل وهي ما يلي:

- الحكومة الأردنية والقطاع العام
- وزارة المياه والري
- سلطة المياه
- شركة تطوير العقبة
- شركة مياه العقبة
- شركة مياه الأردن
- شركة مياه اليرموك
- شركة تحدي الألفية – الأردن
- شركات المقاولات التي قامت بتنفيذ المشاريع
- القطاع الخاص

أشكال التمويل الممنوح

أشـارت البنـوك المشاركة إلى أن التمويل الممنوح لمشاريع قطـاع المياه في الأردن خلال فترة الدراسة تضمن على تسهيلات ائتمانية مباشرة وأخرى غير مباشرة. حيث أظهرت النتائج بأن ١٧ بنكاً قاموا بتقديم تسهيلات مباشرة، فيما قـدم ١٣ بنـكاً تسهيلات غيـر مباشرة. ويذكر في هذا الصدد أن ٥ بنوك منحت تسهيـلات مباشرة فقط، فيما قام بنك واحد بمنح تسهيلات غير مباشرة فقط، أما باقي البنوك (١٢ بنك) فقد منحت كلا النوعين من التسهيلات.

وقـد تضمنت التسهيلات الائتمانية المباشرة بشكل أساسي علـى الجاري مدين، والقروض بأنواعها (مثل القروض طويلة الأجل، والقروض المتناقصة، وتمويل المرابحة من البنوك الإسلامية)، إضافة للقروض المجمعة (Syndicated Loans). أما التسهيلات غير المباشرة فقد تضمنت أساساً على الكفالات وخطابات ضمان.

شكل رقم (٤)

أشكال التمويل الممنوح من قبل البنوك العاملة في الأردن لمشاريع قطاع المياه

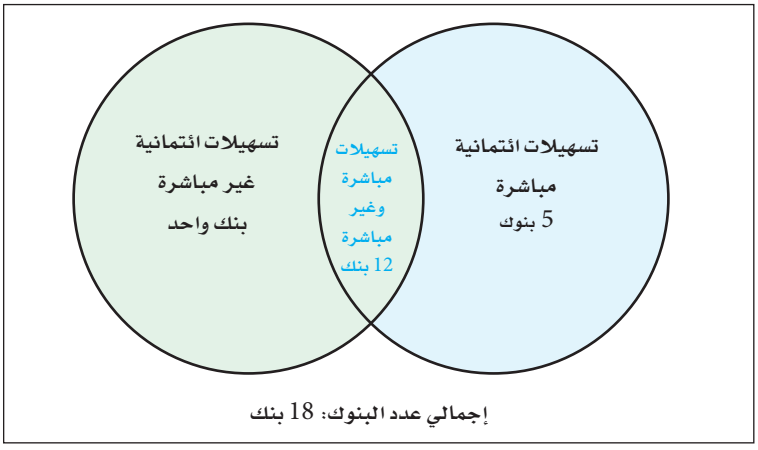

٥. أهم الشروط المطلوبة من قبل البنوك لمنح التمويل لمشاريع قطاع المياه في الأردن خلال الفترة ٢٠١٣-٢٠١٧

تتفاوت الشروط والأحكام التي تتطلبها البنوك لمنح التمويل لمشاريع قطاع المياه من بنك لآخر، ووفقاً لطبيعة وحجم المشروع. ويمكن تلخيص تلك الشروط والمتطلبات بما يلي:

- عبء الدين: هناك العديد من البنوك التي تقوم بتحديد حد أقصى لعبء الدين للمشروع. مثلاً ألا تتجاوز نسبة الدين ٨٠٪ من قيمة إجمالي الأصول.
- فترة السداد: قد تكون طويلة أحياناً وقد تصل إلى ١٧ سنة للمشاريع الكبرى.
- عملة التمويل: معظم التمويل يتم بالدينار الأردني، مع العلم أن هناك بعض الجهات المستفيدة قد تفضل الدولار الأمريكي لغايات تتعلق بمصلحة الضرائب الأمريكية.
- قد يتم فرض بعض الشروط الوقائية (Covenants) على الجهات التي يتم تمويلها مثل الاحتفاظ بحصصهم في المشروع خلال فترة القرض، أو عدم توزيع أرباح خلال فترة القرض، وغيرها من الشروط الوقائية.
- الوثائق والشروط المعززة الأخرى التي تطلبها البنوك، وتتضمن على ما يلي:
  - دراسة جدوى للمشروع.
  - وجود مصدر واضح للسداد ووجود تدفقات نقدية جيدة للمشروع.
  - وجود غرض واضح للتمويل.
  - تحليل مالي وفني للمشروع.
  - إثبات لقدرة العميل على تنفيذ العطاء.
  - قد يتم طلب تقارير فنية (تتضمن تقييم الأثر البيئي والاجتماعي، وتقارير تتعلق بالإنشاء والتشغيل، وتقارير تتعلق بضمان الجودة)، إضافة للتقارير المالية (التقارير المالية السنوية، والموازنات التقديرية).
  - قد يقوم البنك بعمل تقييم للمشروع من قبل قسم الهندسة لديه قبل اتخاذ القرار.
- أهم الضمانات التي قد تطلبها البنوك: تتضمن على:
  - التنازل عن المستحقات أو تحويل مستحقات العطاء، وهي من أكثر وأهم الضمانات المطلوبة.
  - رهن عقاري.
  - ضمانات حقوق الملكية.
  - كفالة الحكومة الأردنية.
  - هامش نقدي.

٦. أهم المشاكل والتحديات التي تواجهها البنوك في تمويل مشاريع قطاع المياه في الأردن

أشار ما نسبته ٦٥٪ من البنوك المشاركة إلى عدم وجود أي مشاكل أو تحديات تواجهها في تمويل مشاريع قطاع المياه في الأردن، بينما أشار ٣٥٪ إلى أن هناك عدد من المشاكل والتحديات التي تواجهها في تمويل تلك المشاريع ومنها ما يلي:

- بالنسبة للمشاريع الكبرى، فإن إجراءات العناية الواجبة المعقدة وعملية التوثيق تنطوي على تكاليف مرتفعة على البنك.
- فرض قيود زمنية وقيود تتعلق بتواريخ الانتهاء.
- وجود العديد من أصحاب المصالح بما في ذلك الجهات المانحة الدولية، حيث يتم تمويل معظم مشاريع قطاع المياه من قبل الحكومة مع وجود منح أجنبية أخرى ومؤسسات مالية دولية مثل USAID، KFW من ألمانيا، ومنح اليابان، والقروض طويلة الأجل المضمونة من قبل دول مجلس التعاون الخليجي.
- محدودية قدرة السوق المحلية على الإقراض خاصة بالنسبة للمشروعات الكبيرة (مثل ناقل البحر الأحمر).
- تأخر سداد مستحقات المقاولين وهو ما يؤخر من عملية سداد البنك، وخاصة بالنسبة للمشاريع الحكومية.
- ضعف خبرة بعض المقاولين في مثل هذه المشاريع.
- مشاكل البنية التحتية والتي قد تؤثر على القدرة على تنفيذ المناقصات وتؤدي لتأخر الإجراءات.
- ضعف التواصل والتعاون بين الحكومة (الوزارات) والبنوك.
- تستغرق بعض المشروعات وقتا طويلاً حتى تتمكن من توليد تدفقات نقدية، مثل مشروعات معالجة المياه العادمة.
- ارتفاع المخاطر الخاص بالمقاولين في بعض الأحيان.
- ارتباط مخاطر مشاريع قطاع المياه بمخاطر قطاع المقاولات والتشييد بشكلٍ عام.

٧. أهم المقترحات والمحفزات والوسائل التي يمكن أن تساهم في تحسين وزيادة التمويل المصرفي الممنوح لمشاريع قطاع المياه في الأردن

إن زيادة حجم التمويل الممنوح لقطاع المياه في الأردن يتطلب تضافر جهود العديد من الجهات بما فيها الحكومة الأردنية، والبنك المركزي الأردني، ووزارة المياه والري وسلطة المياه وشركات المياه وغيرها من الجهات المستفيدة، إضافة للجهات المانحة أو الداعمة لقطاع المياه في الأردن مثل المؤسسات المالية الدولية.

ويمكن تلخيص أهم التوصيات التي خرجت بها الدراسة والتي تهدف لزيادة حجم التمويل لقطاع المياه في الأردن على النحو التالي:

١- ما يتعلق بالحكومة الأردنية:

- قيام الحكومة الأردنية بضمان التسهيلات المصرفية الممنوحة لمشاريع قطاع المياه، أو بتوفير تمويل جزئي لمشاريع قطاع المياه، حيث أن هذا سيساهم في تحسين حجم التمويل وتسهيل شروط وآجال التمويل بما في ذلك سعر فائدة تفضيلي، وإطالة فترة السداد، وتقليل الضمانات التي قد تطلبها البنوك.
- من الممكن أن تكون مشاركة الحكومة عبر صيغة الشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP).

- توفير تغطية حكومية كافية لتمويل المشاريع، خاصة بالنسبة للمشاريع الكبيرة لتشجيع المؤسسات المالية متعددة الأطراف على تمويل المشاريع المحلية.
- توفير خطط وميزانيات طويلة الأجل من قبل وزارة التخطيط ووزارة المياه والري تبرز اتجاهات قطاع المياه والآفاق المستقبلية له.
- قيام الحكومة بمنح حوافز ومزايا ضريبية للبنوك مقابل التمويل الممنوح لمشاريع المياه.
- تبسيط الإجراءات وإعادة النظر في التراخيص والموافقات والإجراءات الحكومية ذات العلاقة.
- التزام الحكومة الأردنية بسداد مدفوعات المقاولين في المواعيد المحددة دون تأخير، وبالشكل الذي يساهم في قيام المقاولين بتسديد مستحقاتهم للبنوك في مواعيدها.

٢- البنك المركزي الأردني:

يمكن للبنك المركزي الأردني تشجيع التمويل الممنوح لقطاع المياه من خلال:

- أن يكون هناك مرونة أكبر من قبل البنك المركزي الأردني فيما يتعلق بالإقراض بالعملة المحلية والعملة الأجنبية لمشاريع المياه.
- إنشاء برامج أو اتفاقيات متخصصة من البنك المركزي الأردني لدعم قطاع المياه بأسعار فائدة منخفضة، أسوةً ببرنامج السلف متوسطة الأجل الموجه للقطاعات الاقتصادية الأخرى.
- أن يكون هناك معايير خاصة بالبنوك الإسلامية وبحيث تتوافق مع متطلبات الشريعة الإسلامية.
- تشجيع المشاركة في القروض المصرفية المجمعة المتوافقة مع الشريعة الإسلامية.

٣- الجهات المانحة والداعمة:

يمكن أن تساهم الجهات المانحة والداعمة وخصوصاً المؤسسات الدولية في زيادة فرصة تمويل مشاريع قطاع المياه من خلال ما يلي:

- توفير الدعم المالي من قبل المؤسسات المالية الدولية مثل الاتحاد الأوروبي وهيئاته المالية، وهيئات الأمم المتحدة UN، والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية USAID.
- توفير الدعم الفني وتقديم المساعدة الفنية للشركات العاملة في قطاع المياه.
- توفير برامج ضمان للتمويل الممنوح لمشاريع قطاع المياه.

٤- مطورو المشاريع والمقاولين:

يمكن أن يكون للمطورين والمقاولين دور في زيادة حجم التمويل الممنوح لهم من البنوك وذلك من خلال:

- زيادة حجم الدفعة الأولى المقدمة من أصحاب المشاريع وبما يساهم في تخفيض عبء الدين وتخفيض المخاطر على البنوك.
- توفر هيكل واضح لتنفيذ المشروع بحيث يكون قابل للتمويل.
- أن يتمتع مطورو المشاريع بالسمعة الجيدة والقدرات في حالة مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص.